الأسباب التي تقف وراء الفساد السياسي والإداري والاقتصادي

دراسة تحليلية

د. هناء علي محمد الكيلاني .

عضو هيأة تدريس محاضر بكلية الشريعة والقانون – جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

الملخص :

ظاهرة الفساد من الظواهر، التي نالت حيزا مهما عبر مسيرة التاريخ الإنساني، الذي يمكن إرجاعه إلى أدبيات المفكرين السياسيين أفلاطون وأرسطو حول فساد الحكومات والدساتير، وصولا إلى الدراسات العلمية الحديثة، فبدأت تحتل مكانة كبيرة في مجالات السياسة العالمية خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، كونها إحدى الظواهر، التي تسببت وتتسبب في العديد من الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية ،والسياسية على المستويين الداخلي والخارجي للدول. فبزغت المؤسسات الوطنية، والمنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد، من قبيل منظمة الشفافية الدولية، وأقرت الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية لمكافحة الفساد، واعتمد البنك الدولي مكافحة الفساد إحدى أهم أولوياته في السنوات المقبلة.

أن الفساد يعني أنه قاعدة للسلوك انحرفت عن الأصل أو عن حالة نقائها، الأصلية أو عن ما هو صائب، وأنه يحمل في طياته سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام طمعا في تحقيق مكاسب خاصة، و الأفعال الفاسدة هي تلك التي تنتهك قواعد قانونية محددة تحكم الطريقة التي ينبغي بها أداء الواجبات العامة ، و أن السلوك الفاسد هو ذلك السلوك الذي يهدد المصلحة العامة، ويلحق الضرر بها، وتبعا لذلك تعددت طرق وأنواع الفساد ، مثل الرشوة (بأنواعها مثل الدفع للحصول على منفعة حكومية الدفع لتجنب تكاليف حكومية كالضرائب أو الدفع للحصول على مناصب رسمية) والمحاباة والمحسوبية، والاختلاس، والتزوير، والابتراز.

أنواع ومستويات الفساد قد تم تصنيفها حسب معايير، منها الأنواع حسب معيار ومستوى نطاق الفاعلين، مثل الفساد الرئاسي وهو المرتبط بأعلى مناصب الدولة كالرئيس أو ما شاكله، فساد الهيمنة التشريعية (البرلمان)، وفساد الهيئة التنفيذية (الحكومة)، والفساد المرتبط بالأحزاب السياسية ،و أنواع الفساد حسب

معيار مدى انتشار الفساد، مثل الفساد الفردي و العرضي، والفساد المؤسسي، والفساد المنظم أو المستقر.

المقدمة

ظاهرة الفساد من الظواهر، التي نالت حيزا مهما عبر مسيرة التاريخ الإنساني، الذي يمكن إرجاعه إلى أدبيات المفكرين السياسيين أفلاطون وأرسطو حول فساد الحكومات والدساتير، وصولا إلى الدراسات العلمية الحديثة، التي تعالج هذه الظاهرة وتحاول ربطها بالظواهر السياسية والاقتصادية الأخرى، كالتنمية، والتحديث، وغيرها.

لذا حصل تباين كبير بين الأكاديميين الذين تناولوا في دراساتهم تعريفهم لمفهوم الفساد، كما تباينوا كذلك في مدى تصورهم لمدى عمومية الظاهرة، وتضاربت نظرياتهم –كذلك– حول أسباب الفساد، وأنماطه، وآثاره.

فبدأت تحتل مكانة كبيرة في مجالات السياسة العالمية خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، كونها إحدى الظواهر، التي تسببت وتتسبب في العديد من الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية ،والسياسية على المستويين الداخلي والخارجي للدول. فبزغت المؤسسات الوطنية، والمنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد، من قبيل منظمة الشفافية الدولية، وأقرت الاتفاقيات، والمعاهدات الدولية لمكافحة الفساد، واعتمد البنك الدولي مكافحة الفساد إحدى أهم أولوياته في السنوات المقبلة.

فمفهوم الفساد، فيشتق لفظ الفساد Corruption لغة من الفعل اللاتيني Rumpere أي يكسر، وهو ما يعني أن قاعدة سلوك معينة قد كسرت؛ ولذلك يعرف قاموس ويبستر كلمة الفساد بأنها : "انحراف الشيء بمعنى السلوك عن الأصل، أو عن حالة نقائه الأصلية، أو عن ما هو صائب".

بينما في الإطار السياسي والإداري والاقتصادي، فيعني كما جاء في موسوعة العلوم الاجتماعية: "الانحراف عن معيار متوقع للسلوك من طرف أولئك الذين هم في السلطة؛ لأجل منفعة خاصة"، وبهذا المعنى عرفه البنك الدولي بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة؛ لتحقيق مكسب خاص"، حيث مصطلح إساءة

استخدام هو جزء من انحراف السلطة عن طريق مجانبة المصلحة العامة؛ لتحقيق غاية ذاتية لمتخذ القرار، أو لغيره. ويشمل مفهوم الفساد أي استخدام غير مشروع للسلطة الحكومية وللمهام، والأدوار، والموارد العامة من طرف الموظفين الإداريين، أو السياسيين، وتوجيه استغلالها لمنفعة خاصة للمسؤول، أو لحزبه، أو عشيرته، أو أسرته، أو أصدقائه.

ويشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة، فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالصفوة والسلطة السياسية، فقد عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه: "إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة؛ بهدف زيادة السلطة، أو الثروة، ولا يشترط أن يشمل تبادلا للمال، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ، أو منح تفضيل معين".

والفساد الإداري هو حصول صاحب السلطة على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، وبالتالي فهو سلوك ينحرف عن الواجبات الأساسية للعمل ،والجدير بالذكر ان الفساد الإداري لا يقتصر على قطاع معين ،وانما قد يمتد الى كافة القطاعات بالدولة أو الإقليم حسب حجم ونوع هذا الفساد.

بينما الفساد الاقتصادي، فيشير إلى اتخاذ القرارات في الشأن العام، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد، والمنافع الاقتصادية، وتوزيع العائد والناتج الاقتصادي في المجتمع، وفقا لاعتبارات المصلحة الخاصة، وليس وفقا للصالح العام، أو حتى بالتضاد معه.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التصدي للجانب النظري لظاهرة الفساد السياسي و الإداري والاقتصادي ،ببيان طرق الفساد وممارسته وأنواعه ومستوياته ،وسنتناول أسباب الفساد، وهي الأسباب الفردية، والاجتماعية ، ومعرفة البيئة السياسية والاقتصادية، التي تؤثر على ممارسات الفساد.

إشكالية الدراسة :

تتبلور إشكالية الدراسة حول الفساد السياسي والاقتصادي، ومحاولة الاجابة على التساؤلات التالية:

- هل ترتبط طرق ممارسة الفساد السياسي والإداري والفساد الاقتصادي على عملية لا شخصية أم تحددها روابط القرابة والصداقة ؟

ممارسات الفساد هل يتم النظر إليها أنها تشكل أشكال مستقلة للفساد، أو أنها تابعة وملازمة لأشكاله ؟

هل الأنواع المختلفة والمتباينة للفساد هي نتيجة عن اختلال التوازن السياسي في المجتمع؟

- هل يستخدم الناس الثروة لشراء النفوذ السياسي، أو أنهم يستخدمون السلطة السياسية لإثراء أنفسهم؟

منهجية الدراسة :

سنعتمد في هذه الدراسة على اتباع المنهج التحليلي، وذلك من خلال استقراء وتحليل ما يعنيه الفساد، ودراسة أنواع الفساد وتمحيص الوقائع الخاصة بهذه الظاهرة وإخضاعها لتفسيرات سببية ،لمحاولة فهم الأسباب التي تقف وراءه.

خطة الدراسة :

المبحث الاول: طرق الفساد وأنواعه

المطلب الاول: طرق الفساد وممارسته

المطلب الثاني: أنواع الفساد ومستوياته

المبحث الثاني :أسباب الفساد السياسي والاقتصادي

المطلب الاول: الاسباب الفردية والاجتماعية

المطلب الثاني: الاسباب السياسية والاقتصادية

المبحث الأول: طرق الفساد وبيان أنواعه

يتباين مفهوم الفساد من منطقة إلى أخرى، ومن تعريف فقهي إلى آخر، بل ومن مجتمع كذلك إلى آخر، وهذا التباين والتباعد على مستوى المفهوم والتحديد، وأخذت ممارسات الفساد السياسي والفساد الاقتصادي مجموعة من الأشكال تختلف عن بعضها بتباين الطريقة التي يتم من خلالها إساءة استخدام السلطة العامة أو المعيار الذي يتم اعتماده للتمييز بين هذه الممارسات، وسيتم دراسة طرق ممارسة الفساد وأنواعه ومستوياته المختلفة.[1]

وعليه سنعالج ضمن أحكام هذا المبحث طرقه وممارسته في مطلب أول، على أن نتصدى في المطلب الثاني إلى أنواعه.

المطلب الاول: طرق الفساد وممارسته

ترتبط طرق ممارسة الفساد بشكلين أساسيين وهما الفساد السوقي الذي يدل على عملية لا شخصية بحيث تمنح المنفعة والنفوذ إلى أولئك الذين يمكنهم الدفع أكثر، والفساد اللا سوقي بحيث تحدد روابط القرابة والصداقة...، عملية الوصول إلى منافع الممسكين بالسلطة وتشمل هذه الطرق ما يلي:

1- الرشوة : وهي أكثر أشكال الفساد انتشارا وشيوعا، حيث تشير إلى سلوك ينطوي على عرض، تعهد، إعطاء، استلام، أو استجداء، لأي مبلغ مالي، أو أي شيء آخر ذو قيمة يتقاضاه المسؤول أو الموظف الحكومي في أحد أجهزة ومؤسسات الدولة من شخص أو جهة معينة لتحقيق مكسب أو مصلحة خاصة بها، وذلك للتأثير على سلوك الموظف ليقوم بتأدية عمل من أعمال وظيفته أو يمتنع عن

[1] محمد حليم ليمام، " ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: السباب والآثار والإصلاح"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 391، سبتمبر 2011، ص: 49- 51.

أدائه أو يخل بواجبات وظيفته.[1]

وتتضمن ممارسة الرشوة مشاركة طرفين على الأقل، فهناك الراشي الذي يقدم المال أو المكافأة، وقد يكون العنصر المؤثر في العملية، بحيث يقوم بعرض الرشوة، وهناك المرتشي الذي يستغل سلطته ووظيفته التي يمثلها من أجل المكافأة والذي بدوره قد يطلب أو يبتز الرشوة، وقد يكون هناك طرف ثالث (الرائش) يقوم بدور الوساطة بين الطرفين.[2]

وتتولد حوافز الرشوة كلما كان لدى مسؤول عام سلطة تقديرية أكبر في توزيع منفعة، أو تكلفة ما على القطاع الخاص الذي بدوره يدفع الرشوة للأسباب التالية:

- **الدفع للحصول على منفعة حكومية**
- **الدفع لتجنب التكاليف**
- **الدفع للحصول على مناصب رسمية**

2- المحاباة والمحسوبية :وتعني قيام المسؤول الحكومي بإعطاء الأفضلية والأولوية للأقارب والأصدقاء والمعارف في حالات الاختيار والتعيين والترقية الوظيفية في المؤسسات الحكومية العامة، وفي حالات منح العطاءات والمناقصات على المشتريات والعمليات التجارية الأخرى، دون التقيد بالقواعد والشروط والقوانين المرعية ودون النظر بالضرورة إلى اعتبارات الجدارة والمؤهلات والاستحقاقات وتكافؤ الفرص.[3]

وتعتبر المحاباة شكلا من أشكال استخدام السلطة، حيث تتضمن توزيعا

---

[1] المعلا محمد خليفة، " الجريمة المنظمة والفساد"، ضمن كتاب:" مكافحة الفساد"، أكاديمية نايف العربية الأمنية، الرياض، 2004، ص: 12- 14.

[2] ثائر توفيق طا هر أبو بكر، " مكافحة الفساد الإداري والمالي في دولة فلسطين بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بطنجة، السنة الجامعية: 2014-2015، ص: 21- 24.

3 مصطفى حمارنة، فايز الصياغ، " دراسة حالة الأردن"، في:" الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص: 679.

متحيزا لموارد الدولة من خلال ميل السياسيين والموظفين الإداريين الذين يسهل وصولهم إلى الموارد الحكومية ولديهم سلطة تقرير توزيعها، لإعطاء معاملة تفضيلية لأشخاص معينين على أساس أولوية القرابة أو الصداقة أو الانتماء الديني أو الجغرافي أو الاثني، وبهدف الحصول في الأغلب على مكاسب اجتماعية وسياسية.[1]

وتشكل المحاباة آلية أساسية خاصة في الدول السلطوية أو شبه الديمقراطية، حيث يكون للرئيس الحق الدستوري في تعيين معظم المناصب، وبذلك ينظر للمحسوبية السياسية كشكل خاص من المحاباة، بحيث يفضل من يُمسك السلطة (الحاكم) أفراد عشيرته وأسرته ويرشحهم لوظائف سياسية واقتصادية وعسكرية/أمنية في أجهزة الدولة كوسيلة لضمان مركز سلطته غير المستقر.[2]

وفي الجانب الاقتصادي تتعلق المحاباة والمحسوبية بما يسمى برأسمالية المقربين، والتي تشير إلى بيئة اقتصادية تُشكل فيها العلاقات بين رجال الأعمال والسياسيين ذوي النفوذ نوعا من الهرمية الاجتماعية، التي تتأثر بروابط عائلية وصداقات تخدم أصحابها، وبما يجعل القرارات والسياسات الاقتصادية وعملية تخصيص الموارد معتمدة على هذه العلاقات أكثر من اعتمادها على التنافس الحر.[3]

ويُعرَف الفساد القائم على المحاباة والمحسوبية بالفساد الأبوي على أساس أن هذه الآلية تنطلق من روابط القربى، والوضع الطبقي والولاءات التقليدية الضيقة التي تكون مخرجاتها تقريب جماعات وطبقات واستبعاد، وربما اضطهاد

[1] Jens Chr Andvig, and others, Research on Corruption: a Policy Oriented Survey, p 17-18.
[2] Jens Chr Andvig, and others, Research on corruption: a Policy Oriented Survey, p 18.
[3] Wikipedia Encyclopedia/English, Crony capitalism, www.en.wikipedia.org/wiki/corny-capitalism#viewpoints

جماعات وطبقات أخرى على أساس الأصول العرقية والاجتماعية.[1]

3- الاختلاس: وهو سرقة المال العام من جانب الشخص المسؤول عن إدارته وحمايته في أحد أجهزة الدولة أو إحدى مؤسسات القطاع العام، وتحويل هذا المال العام المُختلس لصالح الشخص المختلِس أو لشركاء آخرين،[2] ويشمل ذلك أيضا نهب المال العام، بمعنى الحصول على أموال الدولة أو التصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

ويعتبر الاختلاس شكلا من الفساد الداخلي وإساءة استخدام السلطة، والذي قد يأخذ شكل ما يسمى بالتمدد وهي العملية التي يستخدم من خلالها بعض من يمسك السلطة مناصبهم السياسية للدخول إلى ضمان توسعة مصالحهم التجارية الخاصة، كتأميم منشآت أجنبية لصالح النخبة السياسية ومنحها امتيازات وحقوق ملكية احتكارية، أو إعادة توزيع أملاك الدولة على أعضاء الأسر الحاكمة.[3]

ممارسات ينظر إليها أحيانا على أنها تشكل أشكال مستقلة للفساد، أو أنها تابعة وملازمة للأشكال السابقة، وتشكل حالة من حالاتها وهي[4]:

1. **التزوير**: ويتضمن قيام المسؤول الحكومي بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوثائق والحقائق والأوامر والمهمات المؤتمن عليها والمسؤول عنها، واستخدام هذه المعلومات لتحقيق مكسب مالي على الأغلب عن طريق نقلها إلى شخص أو طرف آخر في القطاع الخاص، وينطبق ذلك أيضا على الحالات التي يتقصد فيها الموظف الحكومي التغاضي عن . أو المشاركة في نشاطات جرمية أخرى لتحقيق مكاسب مالية خاصة، مثل:

---

1 داود الشيخ، عبد الرزاق عماد صلاح، " الفساد والإصلاح"، دمشق، اتحاد الكتاب العربي، 2003، ص: 69.

[2] مصطفى حمارنة، فايز الصياغ، " دراسة حالة الأردن"، م س ذ، ص: 678- 679.

[3] Jens Chr Andvig, and others, Research on Corruption: a policy oriented survey, p16.

4 مصطفى حمارنة، فايز الصياغ، " دراسة حالة الأردن"، م س ذ، ص :678.

التهريب أو تهرب أطراف أو أفراد آخرين من الرسوم الضريبية أو الجمركية أو الغرامات التي تحددها القوانين والأنظمة والتعليمات.

2. **الابتزاز:** ويتمثل بقيام المسؤول الحكومي أو من يملكون السلطة باستخدام الإكراه أو العنف أو التهديد باستخدام القوة لإرغام الأفراد أو الجماعات أو الشركات على تقديم مكسب ما مقابل الخدمة أو التعهد بالحماية، أو الامتناع عن المضايقة والتوقف عن التهديد باللجوء إلى العنف أو بالتشهير، أو الإعلان عن معلومات حقيقية أو مزعومة لإلحاق الضرر به وبمصالحه.

المطلب الثاني : أنواع الفساد ومستوياته

تختلف أنواع ومؤشرات الفساد باختلاف المعيار الذي يتم الاعتماد عليه للتصنيف وتمييز الممارسات، ومن ذلك التمييز حسب معيار مستوى ونطاق الفاعلين، والتمييز حسب معيار مدى انتشار الفساد، كما يلي:

- الأنواع حسب معيار ومستوى ونطاق الفاعلين :

يتم التمييز وفقا لهذا المعيار بين نوعين من أنواع الفساد هما:[1]

النوع الأول : الفساد الكبير: وهو الفساد الذي ينخرط فيه كبار قادة الدولة والموظفون في المستويات العليا، والسياسيون المسؤولون عن القرارات الرئيسية غير الروتينية، ويشير إلى أعمال النخبة السياسية التي تُستغل بها السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، ومن ذلك الفساد المرتبط بالصفقات الكبرى، ونظم التسليح، وامتيازات استغلال الموارد الطبيعية وخصخصة مؤسسات الدولة، وسرقة المساعدات الأجنبية، ولذلك فهو الأكثر خطورة وضررا على النظام السياسي والإداري والاقتصادي.

[1] Paul Nieuwbeerta, and others, Street-Level corruption in industrialized and development countries, European societies, vol 5, Issue, 2003, p 140-141.

النوع الثاني : الفساد الصغير: وهو فساد من قبل أي موظف حكومي ينفذ نشاطات روتينية عند مستوى متدن من الإدارة الحكومية، ويشمل تلقي البيروقراطيين أو ابتزازهم للرشاوى لتقديم الخدمات أو لتسريع الإجراء البيروقراطي.

وبينما يقتصر الفساد الصغير على المستويات الإدارية الدنيا، فإن الفساد الكبير يشمل المستويات السياسية المختلفة ممثلة برئيس الدولة والمؤسسات السياسية كالبرلمان والسلطة التنفيذية والفساد المرتبط بالأحزاب والانتخابات كما يلي:

1. **الفساد الرئاسي :** يعبر هذا النمط عن أعلى مستويات الفساد في أي دولة ونظام سياسي فهو يتعلق بذروة الهرم السياسي، أي فساد الرؤساء والحكام من خلال استغلال نفوذهم لتحقيق مصالح ذاتية أو مكاسب غير مشروعة شخصية أو عائلية، ، وترجع خطورة هذا النمط من الفساد إلى ارتباطه برأس الدولة، ففيه يتحول منصب الرئيس من كونه منصباً يستهدف المصلحة العامة إلى منصب لتحقيق الثروة والمكسب الشخصي.

وينتشر هذا النمط عادة في الدول التي يغلب عليها النمط الفردي في الحكم، أو التي يتمتع فيها رئيس الدولة بسلطات واسعة النطاق، ويمثل ذلك نموذج العالم الثالث حيث تتولى القيادات الحكم وهي شبه معدمة وتحتكر السلطة لفترات زمنية طويلة نسبيا تغيب خلالها الفوارق بين المال العام والمال الخاص، وتستهدف ممارسات الفساد فيها المحافظة على السلطة وتأمين الوضع الشخصي في مواجهة احتمالات المستقبل (في حالة تعرضهم للعزل أو النفي).[1]

ويشمل الفساد الرئاسي أيضا الأشكال والطرق الأخرى للفساد كمحاباة الأقارب في التعيين بالمناصب العامة، بهدف السيطرة على السلطة السياسية وبما

---

1 جلال عبد الله معوض، " الفساد السياسي في الدول النامية"، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد 4، 1987، ص: 16.

يجعل العملية السياسية في هذه الدول تعبر عن مفهوم السياسية العائلية ،إضافة إلى التغاضي عن فساد الأقارب والنخبة السياسية وتجاوزاتهم القانونية والمالية[1].

الفساد المرتبط بالمؤسسات السياسية : يشمل هذا النمط أعضاء المؤسسات السياسية أو فساد هذه المؤسسات ذاتها، ومن ذلك فساد بعض أعضاء البرلمان والوزراء وكبار المسؤولين والنخبة الحزبية، وهو نمط من أنماط الفساد المرتبطة بالمستويات العليا، أي فساد على مستوى القمة ولكنه يأتي في مرتبة تالية للفساد الرئاسي من حيث التدرج[2].

أولا: فساد السلطة التشريعية (البرلمان)

ينظر للفساد البرلماني باعتباره المتغير المستقل بالنسبة للفساد المؤسسي بصفة عامة، فوصول الفساد إلى البرلمان يعني سهولة وجوده على مستوى الوزارة وعلى مستوى الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية بشكل عام[3].

ومن صور الفساد البرلماني، لجوء بعض أعضاء هذه الهيئات إلى استغلال النفوذ والحصانة البرلمانية في مباشرة أنشطة غير مشروعة تحقق لهم ثروات طائلة كتهريب السلع والاتجار فيها، والاستيلاء على أراضي الدولة وغيرها من النشاطات.[4]

1 جلال عبدالله معوض، " الفساد السياسي في الدول النامية" ، س ذ، ص: 7.6.

2 إكرام بدر الدين، " ظاهرة الفساد السياسي"، في:" الفساد السياسي: النظرية والتطبيق"، تحرير: إكرام بدر الدين، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1992، ص: 38.

3 داود الشيخ، عبد الرزاق عماد صلاح، " الفساد والإصلاح: دراسة"، م س ذ، ص: 97.

4 جلال عبد الله معوض، " الفساد السياسي في الدول النامية" ، س ذ ، ص: 10.

ثانيا: فساد السلطات التنفيذية

ترجع خطورة فساد السلطات التنفيذية في إطارها السياسي كونها تحتكر وسائل الإكراه المشروعة من ناحية، وتمثل وكيلا جمعيا مؤتمنا لتنفيذ الأهداف والقرارات الجمعية من ناحية أخرى، فالوزراء وكبار المسؤولين يتمتعون بسلطة تقديرية واسعة في توزيع المنافع والتكاليف، ويحتكرون ذلك في القطاعات الحساسة والمشاريع الكبرى مثل: مشاريع البنية التحتية الأساسية ونظم التسليح والمشتريات الحكومية الكبرى.[1]

ويشكل ذلك مجالا واسعا للفساد من خلال تقاضي بعض الوزراء وكبار المسؤولين للرشاوى والعمولات من الشركات مقابل تسهيل أنشطتها، أو اختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية يطلق عليها "الفساد السياسي الداخلي" بمعنى استغلالهم مناصبهم استغلالا مباشرا لتحقيق مصالحهم الخاصة كحالات هدر المال العام، والسعي لتحقيق الإثراء الشخصي والمنافع الخاصة على حساب المصلحة العامة، واستغلال النفوذ في ممارسة أنشطة تجارية غير مشروعة، وممارسات محاباة الأقارب والمحسوبية في تخصيص الموارد وفي شغل المناصب العامة ، وفي حالات أخرى بيع المناصب والوظائف العامة.[2]

ومن صور الفساد الوزاري أيضا ما يتعلق بتضارب أو تعارض المصالح الاقتصادية التي تظهر عندما يمتلك الوزراء مصلحة أو منصبا آخرا في شركة تتعامل مع الحكومة أو تستفيد من سياستها، مما يخلق مشكلة ازدواجية الولاء ويؤدي إلى محاباة الشركات التي يمتلكون مصالح فيها، والتأثير على القرار السياسي لخدمة مصالحها على حساب الشركات الأخرى، والتي يمكن أن تقوم

[1] Mark E. Warren, What Does Corruption Mean In A Democracy? American Journal Of Political Science, Vol 48, Issue 2, 2004, P335.

2 جلال عبد الله معوض، " الفساد السياسي في الدول النامية"، م س ذ، ص: 98.

بالأعمال نفسها بسعر ارخص وبكفاءة أفضل.[1]

كما يشير الفساد الوزاري أيضا إلى تدخل الأجهزة الحكومية وتلاعبها بنتائج الانتخابات لضمان فوز مرشحي الحزب الحاكم، أو تمويل الحكومات الانتخابات لصالح بعض المرشحين أو الكتل، أو استخدام المال العام للتأثير على الانتخابات من خلال التوزيع السياسي على بعض المناطق دون غيرها، لكسب أصوات مواطنيها خلال الانتخابات.[2]

وفي كثير من الدول تبدو ملامح الفساد على مستوى الوزارة واضحة سواء في عملية اختيار بعض الوزراء أو إسقاط الثقة عن بعضها الآخر، كأن يتم إسناد المناصب الوزارية وفقا لآليات المحاباة، والمحسوبية، والفئوية، والعشائرية، والطائفية، والعرقية، أو أن يكون تعيينهم نتيجة لضغوط من كبار رجال الأعمال ذوي النفوذ الذين يريدون تعيين وزراء موالين لهم وإسقاط آخرين لا يخدمون مصالحهم.[3]

ثالثا: الفساد المرتبط بالأحزاب والانتخابات

يشير الفساد الحزبي إلى استغلال الحزب السياسي وجوده في السلطة لتحقيق مكاسب سياسية خاصة به، كالتجسس على المعارضة أو قمعها أو اتخاذ إجراءات ضدها، أو استغلال النخبة الحزبية في الحزب الحاكم مناصبها لتحقيق مكاسب شخصية كممارسات الإثراء الشخصي والمحسوبية، ومنح التسهيلات والاستثناءات للأقارب والأعضاء والاستيلاء على أملاك الدولة، وتتعلق ممارسات الفساد بمؤسسة الحزب إذا كانت لا تقتصر على بعض الأعضاء بل تتغلغل في المؤسسة بأكملها، وإذا كانت القيم الداخلية للحزب والأعضاء والنخبة الحزبية تدعم

1 اكرمان سوزان . روز، " الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح"، ترجمة: فؤاد سروجي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ، ص: 142.141.

2 شادية فتحي، "" حالة روسيا: انماط الفساد وتكلفة الفساد"، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 1600، ص: 26.

3 شادية فتحي، " حالة روسيا: أنماط الفساد السياسي وتكلفة الفساد"، م س ذ، ص: 26.

مثل هذه الممارسات وتعمل على تسويغها.[1]

وتتداخل ممارسات الفساد الجزئي مع الفساد الانتخابي والذي يُنظر إليه باعتباره أولى حلقات الفساد السياسي، ففيه تتم إساءة استخدام العملية التي يتم بها الفوز بالمنصب العام أو المحافظة عليه، ويشكل ذلك إساءة لاستخدام السلطة إذا كان الحزب في الحكم، أو مقدمة لإساءة استخدامها إذا كان خارج السلطة.

1- إساءة استخدام السلطة المرتبطة بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية:

2- شراء الأصوات الانتخابية:

3- رشوة موظفي الانتخابات:

الفقرة الثالثة : الأنواع حسب معيار مدى انتشار الفساد

تشير هذه الأنواع إلى مدى التخطيط والتنظيم والمؤسسية في ممارسات الفساد كما يلي:

1. **الفساد الفردي أو العرضي:** يقتصر هذا النوع على ممارسات فساد وأعمال غير مشروعة من جانب سياسيين أفراد أو موظفين حكوميين، وهي في الغالب أعمال عرضية وغير منظمة تشمل عادة أفرادا منعزلين أو عدد ضئيل من الأفراد.[2]

2. **الفساد المؤسسي:** ويكون عندما يسود الفساد مؤسسات محددة أو قطاعات نشاط محدد في الدولة، حيث يشمل أعددا أكبر من الموظفين، إضافة إلى وجود عنصر التنظيم والتآمر، ومثال ذلك وجود وزارات تنفيذية مثقلة بموظفين فاسدين، بينما في غيرها تكون هذه الممارسات أقل شيوعا، أو

---

1 إكرام بدر الدين، " ظاهرة الفساد السياسي" ، س ذ ،ص: 39.

[2] Mark Robinson, Corruption And Develoment : An Introduction, European Journal Of Development Research, Vol 10, Issue 1, 1998, P 3.

وجود ممارسات فساد بشكل روتيني في قطاعات معينة دون غيرها، ويرتبط ذلك بوجود مؤسسات ضعيفة تعاني من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم عملها، وضعف نظام الضوابط واللوائح السائد.[1]

ويتميز الفساد المؤسسي بأنه ذو طابع تضخمي، بمعنى أنه ينتشر من مؤسسة إلى أخرى، فالمؤسسة الفاسدة إذا استطاعت تحقيق مكاسب جيدة من خلال أساليب الفساد فإنها تحفّز بذلك مؤسسات أخرى بإتباع الأسلوب نفسه، ومن الممكن حدوث تحالفات بين العناصر الفاسدة التي تنتمي إلى مؤسسات مختلفة داخل النظام السياسي، كأعضاء البرلمان وأعضاء السلطة التنفيذية ورجال الأعمال.[2]

3. **الفساد المنظم أو المستقر:** وهو الفساد الذي ينتشر في المجتمع ككل وفي العملية السياسية، بحيث يصبح عملا روتينيا ومقبولا كوسيلة لإجراء صفقات يومية ولتحقيق أهداف النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وترتفع درجة مؤسسية هذا النمط بحيث تعمل التنظيمات والهيئات المختلفة على دعم وتسويغ الممارسات الفاسدة وحماية الأشخاص الفاسدين.[3]

ويظهر الفساد المنظم في مجتمعات ذات خصائص سياسية واجتماعية وثقافية محددة، تتميز بتنافس سياسي قليل ونمو اقتصادي ضئيل ومتفاوت، ومجتمع مدني ضعيف، وغياب المساءلة الحكومية ، بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى التي تقوم على احترام الحريات المدنية والمساءلة الحكومية، ومدى واسع من الفرص الاقتصادية والمنافسة السياسية المنظمة.

وتقوم آلية الفساد المنظم على فكرة لما يسميه بحكم اللصوص بمعنى وجود حاكم هدفه الأساسي تجميع الثروة الشخصية ويمتلك القوة لتحقيق هذا الهدف خلال وجوده في السلطة ، والتي تكون مكرسة للسيطرة على سياسات الحكومة

---

[1] Mark Robinson, Corruption And Develoment : An Introduction, P 3.

[2] Simcha Warner, New Directions In The Study Of Administrative Corruption, Public Administration Revuew, Vol 43, Issue 2, 1983, P150.

3 إكرام بدر الدين، " ظاهرة الفساد السياسي"، م س ذ، ص14.

وتوجيهها لجمع الثروات الشخصية للحكام والنخبة السياسية وللحفاظ على سلطتهم.[1]

فالأنظمة السياسية التي تتصف بالفساد المنظم تلجأ إلى التحالف مع فئات وقطاعات معينة تصبح بالنسبة إليها أشبه بالنخبة الهامشية التي تستعين بها في الضبط والإدارة والسيطرة السياسية، ومقابل ذلك يتم السماح بأعمال الفساد التي تمارسها تلك الجماعات، والتي تحصل على مزايا تختلف من نظام إلى نظام آخر كالمكانة أو السلطة أو المرتبات المرتفعة.

وينشأ عن ذلك احتكار لمواقع القرار من جهة، وتشكيل شبكة تنتفع من استخدام الدولة باعتبارها جهازها الخاص من جهة أخرى، فتتحول ممارسة الفساد إلى مؤسسة شبكية راسخة تتصف بالاستمرار، ويتم فيها تقاسم السيطرة على الموارد العمومية بين النخبة تبعاً لموازين قوى اجتماعية (عائلية، قبلية، نسبية) وسياسية وأمنية أحياناً تكون طائفية واثنية.[2]

وتفسر الآلية التي يعمل بها نظام الفساد المنظم بما يسمى بعلاقة (الرئيس . العملاء)، وهي شكل من العلاقات الأفقية التي تنهض على الاعتماد المتبادل بين القمة التي تسيطر على القوة وبين العملاء الذين يبحثون عن المكانة والهيبة والمنافع المادية.[3]

ونتيجة لذلك، يتشكل نظام سياسي تبتعد فيه مؤسسات الدولة عن أهدافها الدستورية من خلال أعمال النخبة التي تمارس نهب الدولة ، والتي تشير إلى تدبير غير مشروع لمكاسب خاصة للمسؤولين من خلال قنوات وصول غير رسمية وغير شفافة وتفضيلية بدرجة كبيرة، مع غياب الحدود بين المصالح

---

1 سوزان . روز اكرمان، " الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح"، م س ذ، ص: 203-207.

2 يعقوب قبانجي، "العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم"، في:" الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص: 258.

3 الشيخ داود، عماد صلاح الرزاق، " الفساد والإصلاح: دراسة"، م س ذ، ص: 90.

السياسية والتجارية لموظفي الدولة، وليحل ذلك محل المجموعات والمصالح المنافسة إلى موظفي الدولة، وتشمل سياسات نهب الدولة التي ينتهجها نظام الفساد المنظم ما يلي:[1]

1. **الاستيلاء على المؤسسات العامة :** ويكون ذلك بتوجيهها لخدمة مصالح النخبة السياسية لتحقيق المكاسب الخاصة والإثراء الشخصي، وكذلك عن طريق تجاهل الحكام التشريعات وانتهاكهم لها، بحيث تصبح القواعد القانونية التي وفقها يتم عادة تقييم الممارسات الفاسدة والحكم عليها ضعيفة، والعمل على تشريع القوانين التي تخدم مصالحهم.

2. **تشكيل شبكات تواطئية :** وهي شبكات النخب الفاسدة التي ترتبط بعلاقات وروابط ومصالح مشتركة، كالمصالح المالية والسياسية ، وهي جماعات تسيطر على التعيينات في القطاع العام وتعمل على تفويض المنافسة السياسية وإقصاء النخب المنافسة، وتعمل على حشد الموارد العامة لصالحها، وتغطية نشاطاتها غير المشروعة.

3. **تقويض الانتخابات :** ويكون ذلك بحظر الانتخابات كلياً أو قصرها على مستوى المحليات، أو الانتقاص من صلاحيات المجالس التشريعية أو إجراء الانتخابات بين الأحزاب التي يجيزها النظام الحاكم أو المؤسسة العسكرية، والتضييق على المعارضة وممارسة ضغوط بوليسية وإدارية على أنصارها أو منعها من النجاح أو الترشح، وقصر الانتخابات الرئاسية على مرشح واحد.

4. **فساد العدالة القضائية :** وذلك باستخدام السلطة القضائية كأداة لتهديد ومعاقبة الخصوم السياسيين، وإجراء التحقيقات والادعاءات الانتقامية الزائفة لهم بسبب الفساد، وبالمقابل يتم الضغط على القضاء

[1] Rasma Karklins, Typology of post- communist corruption, Problems of post-communism, vol 44, Issue 4, 2002, p 27-30.

لإخفاء قضايا الفساد المتعلقة بأفراد النخبة الحاكمة، أو عدم إجراء تحقيق حقيقي فيها، للتحايل على نتائجه.[1]

5. **السيطرة على وسائل الإعلام :** حيث تتميز وسائل الإعلام في أنظمة الفساد المنظم بأنها مملوكة في معظمها للدولة، بحيث يتم توجيهها لخدمة مصالح النخبة الحاكمة والتستر على ممارساتها الفاسدة، وعدم قيامها بواجباتها الرقابية والتحقيقية، واستخدامها لتوجيه الاتهامات الزائفة ضد الخصوم السياسيين والاقتصاديين.[2]

ويؤدي ذلك إلى وجود نظام فاسد بالكامل تقوده قيادة فاسدة ترتبط بالحكم الشخصي للرئيس، و أن القادة في هذه الأنظمة يعملون على تبرير ممارساتهم للفساد عن طريق:[3]

1. اعتبار القادة أنفسهم بأنهم الوحيدون القادرون على التمييز بين ما هو فساد وما هو غير ذلك، وكذلك من خلال دعم فرضية أن القادة الذين يعملون لصالح النظام والدولة من حقهم أن يأخذوا تعويضا يتجاوز رواتبهم.
2. الادعاء بأن ظروفا محددة تتطلب تبديل القواعد، وأن من مسؤوليهم أن يقوموا بممارسات فساد من أجل المصلحة العامة.
3. من خلال تقنية إضفاء الشرعية التي تحدث بعد أن يصبح الفساد شائعا.

---

[1] سليمان و محمود صادق، " الفساد الواقع والدوافع والانعكاسات السلبية"، مجلة الفكر، المجلد: 14، العدد: 54، الشارقة، 2005.

[2] زين الدين، بلال أمين، " ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص: 36- 43.

[3] Simcha Warner, New Directions In The Study Of Admistrative Corruption, P 149-150.

المبحث الثاني : أسباب الفساد السياسي والإداري والاقتصادي

ترتبط أسباب الفساد بالفاعلين الأساسيين في ممارساته والظروف البيئية المهيأة لها، فهنالك الأفراد الذين يقومون بهذه الممارسات، وهناك المجتمع وقيمه الثقافية وعاداته وتقاليده، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي للدولة والوضع الاقتصادي فيها، ولذلك يعالج هذا المبحث أسباب الفساد في مطلبين الأول الأسباب الفردية والاجتماعية، والثاني الأسباب السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول : الأسباب الفردية والاجتماعية للفساد

تتوزع أسباب الفساد وتتنوع بين أن تكون فردية وأخرى اجتماعية تقود إليه، وهذا ما سوف نحلله ضمن:

أولا : الأسباب الفردية للفساد

تتمحور النظرة التقليدية في تفسيرها لظاهرة الفساد على الشق الأخلاقي، حيث ترى أن سبب ممارسة الفساد هو احتلال أشخاص غير أمناء وغير نزيهين مراكز القوى واعتلائهم مناصب السلطة، وبذلك يعتبر الفساد مشكلة فردية وليست مشكلة جماعية أو عامة.

وتستند هذه الرؤية في أفكارها إلى ما يسمى بالمدرسة القيمية التي تنسب الفساد إلى عوامل أخلاقية، ودينية، وتدينه بالضرورة كسلوك فردي، وحالة سلبية تتعارض دائما مع المصلحة العامة ينبغي القضاء عليها ومكافحتها، فالفساد يعني القصور القيمي (بمعنى الانحراف، وفقدان النزاهة والأمانة، وتجاهل الفضائل، ومبادئ الأخلاق) عند المسؤولين العموميين الذين يتخذون القرارات المرتبطة باستغلال موارد المجتمع، والذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة لخدمة المصلحة العامة.

وهكذا، تؤكد المدرسة القيمية على أن تدني القيم والمبادئ الأخلاقية يؤدي إلى الفساد، فإنها بالمقابل ترى أن الارتقاء بهذه القيم والمبادئ يمثل المدخل

الصحيح للتخلص من مظاهر الفساد والوقاية منها، أي أن علاج الفساد الإداري على سبيل المثال يمكن أن يكون أمرا يسير التحقيق من خلال تجنيد وتدريب موظفين عموميين غير فاسدين.

ويمكن أن نجد هذه النظرة للفساد في أفكار الفلاسفة القدماء الذين استخدموا كلمة الفساد للإشارة إلى تصرفات الأفراد الأخلاقية أكثر من الإشارة لجملة التصرفات الأخلاقية للمجتمع، وكان الحكم على ذلك يبنى على أساس توزيع الثروة والسلطة والعلاقات بين الزعماء وإتباعهم، وعلى مصادر قوة الحكام وحقوقهم المعنوية في ممارسة الحكم، إضافة إلى رؤية هؤلاء الفلاسفة للسياسة.

ومن ذلك مثلا أفكار المفكر السياسي اليوناني أفلاطون حول إلغاء الملكية الخاصة بالنسبة لطبقتي الحكام والجنود كوسيلة لمعالجة جشع الحكام وتحقيق مصالح الدولة،[1] واعتبار المفكر السياسي الإغريقي أرسطو أن الخير في السياسة هو العدل أو المصلحة العامة بعبارة أخرى،[2]

وترجع المشكلة الأساسية في هذا التحليل إلى صعوبة ملاحظة ومراقبة النسيج الأخلاقي للفرد، نظرا لارتباطه أساسا بالنوايا غير الظاهرة والسلوكيات غير المعلنة، كما أنه يتجاهل الأبعاد الأخرى لظاهرة الفساد والتي ترتبط بالسياق السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، فالاعتماد على الأخلاق لا يكفي لتشخيص هذه الظاهرة ومعالجتها، إضافة إلى أنه من خلال هذا التحليل يصعب التمييز بين فعل الفساد وانتهاك أي قاعدة أخلاقية أخرى، وبذلك يتساوى الفساد مع الكذب والغش والقتل ويوصف أي سوء تصرف من قبل الموظفين المدنيين أو السياسيين على أنه فساد.[3]

---

[1] عبد الرحيم بلال أحمد، " من أدب المجتمع المدني الشفافية الفساد والتنمية"، ضمن كتاب:" المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، القاهرة، 2007، ص: 111- 113.

[2] د. محمد غربي، " الوجيز في تاريخ الفكر السياسي"، الطبعة الثانية، مطبعة الرباط نت، الرباط، أكتوبر2013. ، ص: 23- 25.

[3] Florencia Luna, Corruption and Research, Bioethichs, vol 13, Issue 3/4, Jul 1999, p 263.

وردا على الانتقادات التي وجهت لرؤية التقليدية الفردية بضرورة اتخاذ إجراءات عملية فيما يتعلق بمفهوم الأخلاق في الإدارة والسياسة، فقد ظهرت ثلاث نظريات حديثة لتبرير وترشيد السلوك الأخلاقي للأفراد، ووضع المعايير العامة لسلوكيات ممارسة الوظيفة الحكومية وهي:[1]

1. **النظرية النفعية :** وترى أن السلوك الأخلاقي للموظف العام يتحدد بتحقيق أعظم منفعة لأكبر عدد من الأفراد، والذي يجب أن يكون الهدف الأساسي لسلوك الموظف، فلكل نشاط منافع وتكاليف إجمالية والنشاط الصحيح (الصواب) هو الذي ينتج منافع صافية أكبر وتكاليف ضافية أقل للمجتمع ككل.

2. **نظرية العدالة :** والتي تنادي بمراعاة العدالة في توزيع الخدمات العامة التي يقدمها الموظف العام للمواطنين (العدالة التوزيعية للمنافع والأعباء)، وأن يؤدي الخدمات العامة بالشروط نفسها دونما تمييز لا مبرر له بين المنتفعين، ومراعاة العدالة الجزائية والعدالة التعويضية بينهم.

3. **نظرية الحقوق والواجبات :** تنهض هذه النظرية على بلورة حقوق الموظف وواجباته في أسس عامة، وترى أن عملية التوازن بين الحقوق والواجبات وتكاملها معا يشكل الإطار الأخلاقي المقنن للوظيفة العامة، فكل تصرف ضمن هذا الإطار الأخلاقي هو سلوك سوي وصحيح.

ولكن يبدو أن هذه النظريات تتباين فيما بينها على ما هو أخلاقي (أو غير أخلاقي) أو ما هو فساد (أو ليس فسادا) في السلوك السياسي والوظيفة العامة، فما تعتبره نظرية المنفعة صوابا أو إيجابيا (أعظم منفعة: ليس فسادا) قد تنظر إليه نظرية العدالة باعتباره فسادا (غير عادل)، وما تعتبره الأخيرة ليس فسادا (عادل) قد تنظر إليه نظرية الحقوق والواجبات بأنه سلوك غير قانوني وفساد.

---

1 نجم عبود نجم، " أخلاقيات الإدارة في عالم متغير"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، 2001، ص:57.56.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية للفساد

يفسر المدخل الاجتماعي الفساد بعوامل ثقافية بحتة، حيث يعتبر أن الفساد والسلوك المنحرف لا ينشأ في غالبيته نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج على الضبط الاجتماعي، على العكس يشكل جنوحا اجتماعيا هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشوئه وتطوره،[1] أي أنه يعيد مظاهر الفساد إلى البيئة الاجتماعية وبنية العلاقات السائدة بين الناس، ومظاهر الاضطراب والخلل في البناء الاجتماعي، وسيادة رموز ثقافية منحرفة تتغلغل في مؤسسات المجتمع ونظمه المختلفة، وبذلك يكون التركيز على ما يسمى "بفلكلور الفساد" الذي يجعل الناس يتصورون ويعتقدون أن هذا الفساد واقع أفرزته الثقافة.

ووفقا للمدخل الاجتماعي فإن الأسباب والخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد تتمثل بوجود ثنائية من القيم، هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد، والقيم التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الموظفين، والتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه يؤدي في النهاية إلى تغليب القيم الاجتماعية (القيم غير الرسمية)، وبالتالي إلى ظهور ممارسات الفساد.

وينظر هذا المدخل لممارسات الفساد بحسب السياق الاجتماعي لكل مجتمع، فهذه الممارسات تمثل ظاهرة نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر نظرا لارتباطها بالإطار الثقافي الذي تتواجد فيه، أي أنها تتمشى مع منطق النسبية الثقافية.

ويبين الأكاديمي **هايدنهايمر** كيفية الاختلاف على المستوى الداخلي في النظرة للفساد بين الجمهور (العامة)، والنخبة من خلال تقسيم الفساد وفقا لألوانه، أي وفقا لمدى الاتفاق بين الصفوة والعامة على وصف تصرف معين بكونه ينطوي

---

1 جلال الدين عبد الخالق، السيد رمضان، " الجريمة والانحراف: من منظور الخدمة الاجتماعية"، ص: 204- 206.

على الفساد ويستحق العقوبة،[1] ويرى أن هذه الأنواع تمثل تصويرا رمزيا لأشكال من التقييم الاجتماعي الناتجة عن عمليات اجتماعية تمت على المدى الطويل وتشمل ما يلي:

1. **الفساد الأبيض** : ويتضمن الممارسات التي لا يعتبرها الجمهور أو النخبة فسادا، أو أن هذه الممارسات لا تعد شيئا منفصلا عن الثقافة إلى حد أنها لا تعتبر مشكلة، وينظر إليها كبديهية في الحياة الاجتماعية ويتم التغاضي عنها وتبريريها، كما ينظر إليها بتسامح دون أن تستحق العقوبة، ومن ذلك مثلا ممارسات المحاباة والواسطة في المجتمعات ذات الروابط الأسرية والعشائرية.

2. **الفساد الأسود** : ويشير إلى الأعمال والممارسات التي يتفق الجمهور والنخبة على وصفها بالفساد، ويتفقون على أنه ينبغي إدانتها باعتبارها تمثل انتهاكا صارخا للمعايير الأخلاقية والقانونية، وأن مرتكبها يستحق أن توقع عليه عقوبة قانونية، ومن ذلك اختلاس أموال الدولة أو طلب وقبول الرشوة في كثير من المجتمعات.

3. **الفساد الرمادي** : ويشير إلى المنطقة الرمادية الغامضة التي تقع بين النوعين السابقين، حيث يكون الفساد عند بعض الناس مخالفا لما يطلق عليه بعضهم الآخر فسادا، فالنخبة والجمهور لا يتفقون على وصف أعمال معينة بالفساد كما لا يتفقون على إدانتها وضرورة إيقاع العقوبة على الفاعلين، ومن ذلك قضايا التمويل السياسي التي قد تراها النخبة ضرورة من ضرورات الحياة السياسية والتنافس الحزبي، بينما يراها الجمهور شكلا من أشكال الفساد.

أما على المستوى الدولي، فإن القيم والثقافة السائدة في بعض

---

1 أرنولد ج هايد نهايمر، " معالم الفساد: دراسة من منظور مقارن"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، العدد 149، 1996، ص: 57- 58.

المجتمعات قد تلعب دورا مؤثرا باعتبارها من المسببات الهامة للفساد، بينما تكون الثقافة والقيم السائدة في+ مجتمعات أخرى أداة لضبط الفساد وتقليل حدته، وبناء على فكرة النسبية الثقافية فإن ما يكون فسادا في مجتمع معين قد لا ينظر له كذلك في مجتمع آخر، وينتشر الفساد وفقا لذلك في مجتمعات أكثر من الأخرى لأن هناك تباينا في الأعراف والعادات بالنسبة لمكان وكيفية وزمان الحصول على المكاسب الشخصية، حيث يكون للناس في بعض المجتمعات قيم مختلفة إلى الحد الذي يمكن عنده القول أن الفساد يجد ملاحقة أقل أو أنه يجد قبولا أكثر، أو لربما كان يمثل جزءا من الأعراف والتقاليد.[1]

وتميل المجتمعات الأسرية وذات الولاءات العشائرية والأبوية إلى أن تكون لديها مستويات فساد مرتفعة، فمن وجهة النظر الاجتماعية تلعب الانتماءات الأولية وقوة الولاءات الضيقة (القبلية، العرقية، الدينية) دورا رئيسيا في الفساد من خلال سيادة هذه الروابط على الانتماء القومي، وأولويتها على الولاء للدولة والمجتمع، فالولاءات في الدول النامية لم تنتقل من المحيط الضيق إلى الدولة، أي أنها تتجه نحو الأسرة، والعشيرة، والعرق، والطائفة الدينية أكثر مما تتجه نحو الحكومة أو الكيان الإداري، مما يؤدي إلى غياب مفهوم المصلحة العامة، وعدم تجلي الفواصل بين العام والخاص، وخلق ازدواجية وتعدد وتناقض في الضوابط السلوكية للأفراد.[2]

ويؤدي وجود الانتماءات والولاءات الضيقة إلى خلق نظام من الالتزامات والواجبات نحو الأقارب والعائلة، مما يسمح بانتشار المحاباة والمحسوبية وبشكل يجعل المحافظة على الحدود بين المؤسسات غير مقبول وغير واقعي، حيث أن من يشغل منصبا سياسيا كان أو إداريا يجد نفسه مضطرا تحت ضغوط الالتزامات

---

1 روبرت كليتجارد، "السيطرة على الفساد"، ترجمة: علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص: 92- 96.

2 عاصم الأعرجي، " دراسات معاصرة في التطوير الإداري: منظور تطبيقي"، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995، ص: 211- 213.

النابعة من هذه العلاقات إلى محاباة أعضاء جماعته بأي شكل من الأشكال، فغالبا ما تكون الصلات القبلية والطائفية والإقليمية سببا في شغل المناصب السياسية، وقد تكون أحيانا السبيل الوحيد للتجنيد السياسي، ويعني هذا عدم اعتماد التجنيد السياسي على معايير الكفاءة والانجاز من ناحية، وتيسير أساليب الاستفادة من المناصب السياسية لتحقيق مغانم شخصية من الناحية الأخرى.[1]

ومن ناحية أخرى، فإن وجود أقليات دينية وعرقية في المجتمع وغياب التجانس الاجتماعي يؤدي إلى انتشار الفساد ويخلق دولة تركز على تقاسم المغانم، وممارسة سياسية تقوم على تحقيق المكاسب، إضافة إلى إضعاف الجوانب التكاملية وتجاهل المحافظة على النظام ككل، حيث تسعى كل فئة عرقية أو دينية إلى تأسيس نظامها الموازي الخاص بها والحفاظ على ثقافتها الفرعية وتحقيق مصالحها، ولو بشكل غير مشروع .

وتتميز المجتمعات المنقسمة عادة بوجود فئة مهيمنة تحتفظ بالسلطة السياسية وربما تفرض قيودا على غيرها ، مما يخلق شعورا بالنقص، والظلم، وعدم المساواة لدى الفئات الأخرى، ويدفعها إلى ممارسات الفساد للحصول على الخدمات التي تحتاجها من أجهزة الإدارة العامة، وتدعيم أوضاعها والحفاظ على مصالحها.

ويتفق ذلك مع تحليل النظرية التعددية حول الثقافات الصراعية، والتي ترى أن المجتمع يتألف من جماعات متنوعة دينيا واجتماعيا وعرقيا وهنالك صراع مستمر بينها، والجماعات المنتصرة تعمل دائما على تحويل القوة التي تملكها لخدمة مصالحها بأشكال متعددة، ومنها القوانين التي تحدد المجرم والفاسد، كما تعمل الجماعات المسيطرة على فرض ثقافتها على الجماعات الضعيفة، مما يخلق نظاما اجتماعيا يقوم على الإكراه الذي يعني التوسع في مصالح الأقوياء على حساب الجماعات الضعيفة.

---

1 محمد صفي الدين خربوش، " الفساد السياسي في العالم العربي: الأبعاد القبلية والطائفية والإقليمية"، في: " الفساد السياسي: النظرية والتطبيق"، تحرير: إكرام بدر الدين، درا الثقافة العربية، القاهرة، 1992، ص: 125.

ويأتي امتثال الأفراد لمطالب ومعايير الجماعات التي ينتمون إليها نتيجة لعملية التأثير التي تمارسها عليهم هذه الجماعات، ويتم التمييز في هذا الإطار بين ثلاثة مستويات مختلفة من امتثال الأفراد لهذه الجماعات، يعكس كل منها مدى التأثير الذي تمارسه الجماعة عليهم، وبالتالي تسمح بالعديد من ممارسات الفساد وتعمل على تبريرها:[1]

المستوى الأول : يظهر هذا المستوى من العملية الامتثالية بشكل خضوع من قبل الفرد للجماعة، وذلك حين يخضع هذا الفرد لضغوطات جماعته وينصاع لها لا اقتناعا بجدوى قيمها، بل تحاشيا لعقابها أو طمعا في مكافأتها.

المستوى الثاني : ويسمى هذا المستوى بالتذويب إذ يستدمج الفرد هنا قيم الجماعة وآرائها واتجاهاتها داخليا وظاهريا لاعتقاده بصحتها وصدقها، إلى الحد الذي تصبح معه هذه القيم والاتجاهات جزءا من نظامه القيمي.

المستوى الثالث : وهو التوحد مع الجماعة، حيث يخضع الفرد في هذه الحالة للجماعة ويتماهى معها لاعتقاده بأن لها بعض الخصائص والمميزات التي يرغب في تبنيها، ومع ذلك فإن استمرارية هذا التماهي وعمقه لا يبلغ حد المستوى الثاني.

أما في المجتمعات الغربية المتقدمة فتعتبر التزامات الولاءات التقليدية الضيقة أمرا نادرا، فالقيم والثقافة الغربية مثلا تقوم على المنافسة والكفاءة والإنجاز ، والحقوق والواجبات فيها لا تحدد على أساس العلاقات الشخصية بل يحددها القانون، كما أن العائلة فيها ليست ممتدة، ولذلك فالمجتمع لا يحمل الفرد التزامات تجاه أقاربه، وبالتالي فالمحاباة والمحسوبية في هذه المجتمعات تعتبر من الأمور التي تتعارض مع القيم السائدة وتوقعات الرأي العام، ويؤدي القيام بها إلى نوع من

---

1 حلمي ساري، " الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي: دراسة: ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي"، دراسات: السلسلة أ. الجامعة الاردنية، عمان، المجلد 20، ملحق، 1993، ص: 143.144.

الإحساس بالذنب لدى أطراف العلاقة، أي لدى مقدم الخدمة ولدى متلقيها.

وبناء على ذلك، ترى نظرية التحديث أن مشكلة الفساد هي مظهر (عَرَض) من مظاهر التقليد الذي يقوم على الفرز والتقسيم، بنقيض المجتمعات المتقدمة التي تقوم على الجدارة والعقلانية، فالتقليد يقوّض العقلانية الفيبرية[1] في نطاق مؤسسات الدولة ويُخضع عملية تنفيذ السياسة للولاءات الخاصة والعادات والتقاليد، حيث ينظر الممسكون بالسلطة لمنصبهم كمنصب عشائري، وينظر المواطنون للسلطة كمصدر للسلطة العشائرية ولنظام النصرة، ولذلك ترى النظرية أن الفساد سيستمر إلى أن تسود العادات الشمولية على الاتجاهات الخاصة، وعند التجاوز عن كل التقاليد والقيم المسببة له واستبدالها بقيم عصرية مستمدة من المجتمعات الغربية المتقدمة.[2]

ويؤخذ على ما تقدم من تفسير بأنه يجسد نظرة قديمة لواقع النظم الاجتماعية في الكثير من الدول العربية النامية، كما أنه يظهر قاصرا أمام حالات الفساد (الفردي والمنظم) في الأجهزة الإدارية والحياة السياسية للكثير من الدول المتقدمة، التي تكاد تختفي الولاءات والممارسات الجزئية فيها، والتي اعتادت مجتمعاتها على قواعد ونظم العمل القانونية في أجهزتها الحكومية.

---

1 ينسب هذا المفهوم إلى العالم الألماني ماكس فيبر (1846-1920) ويقصد به أن يكون المجتمع منظما من قبل وسائل بيروقراطية وان تكون حسابات المنافع بواسطة إجراءات منتظمة ومحسوبة، إضافة إلى أضعاف ولاءات الفرد الضيقة ليكون خاضعا للتنظيمات الاقتصادية والسياسية والقانونية، المصدر: معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص: 355-356.

2 Graham Harrison, Corruption, Development Theory and The Boundaries of Social Change, Contemporary Politics, vol 5, Issue 3, 1999, P208.

المطلب الثاني : الأسباب السياسية والاقتصادية للفساد

تتوزع كذلك أسباب الفساد بين أن تكون سياسية وكذا اقتصادية، وهذا ما سوف نتصدى له:.

أولا: الأسباب السياسية للفساد

وترتبط الأسباب السياسية لممارسات الفساد بطبيعة المناخ السياسي القائم في الدولة، حيث تنتج هذه الممارسات عن محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات أجهزة الدولة الحكومية وافتقار الدولة إلى معايير للمحاسبة، وغياب الرقابة المؤسسية، مما يسهّل الانحراف في سلوك الإداريين والسياسيين ويشجع عليه.

وقد ربط الأدب السياسي الكلاسيكي الفساد بشكل نظام الحكم، فالأنظمة الديكتاتورية تميل إلى أن تكون فيها مستويات مرتفعة من الفساد حيث يكون عامل الفساد الأساسي من أعلى وهو الديكتاتور ذاته" وينزلق التدهور إلى أسفل قمة السلم الهرمي عن طريق الفوائد والمزايا التي يمنحها الديكتاتور وعن طريق توزيع الرشاوى والألقاب والوظائف العامة، أو بالتهديد بالحرمان والعقاب، ويستطيع الديكتاتور التحكم فيمن حوله وتقويض استقلالية المجالس والبرلمانات.

وقد يأتي الخطر من أسفل، حيث يأخذ الفساد شكل التحلل الأفقي للمجتمع السياسي، ويشكل الأفراد الساعين للسلطة والفصائل السياسية تهديدا لوحدة واستقرار المؤسسات، ومن خلال شبكات الحلفاء يستطيع الفاسدون التأثير لصالحهم على القرارات والقوانين والتلاعب بالتعيينات أو احتكار الوظائف العامة المجزية.

وتفسر ذلك نظرية الحكم الشخصي التي ترى أن ظاهرة الفساد تنتج عن ديناميات سياسية داخلية ومحلية مرتبطة بفكرة التسلطية السياسية، التي تعني وجود حكومات تعسفية تستخدم القانون وأدوات القهر المملوكة للدولة بغية تحقيق أهدافها الخاصة باحتكار السلطة، وحرمان الجماعات الأخرى في المجتمع من التمتع

بحقوقها السياسية، وذلك في ظل وضع القيود على الحريات المدنية والمنافسة السياسية إلى جانب عدم فاعلية المؤسسات القانونية والافتقار إلى الشفافية والمساءلة، وبحيث يحل دور الفرد محل دور المؤسسات وتصبح الدولة ملكية شخصية.

وبالمقابل فإن الأنظمة الديمقراطية تميل إلى أن تكون فيها مستويات متدنية من الفساد، فالنظام الديمقراطي يتميز بوجود منظومة سياسية متكاملة ومجموعة من القيم والآليات المؤسسية القادرة على كبح ممارسات الفساد ومنع انتشارها وهذه الآليات ما يلي:

1. **الانتخابات والتعددية السياسية والحزبية :** تعتبر الانتخابات آلية من آليات التداول السلمي للسلطة، والأخذ بهذا المبدأ يجعل مؤسسات القرار بكل ممارساتها مكشوفة على المتناوبين على الحكم، مما يعقد على الفساد أساليب التستر والتخفي خلف النفوذ، وبالتالي يحد من هذه الممارسات نظرا لتحسب الحزب الحاكم من أن ينكشف أمره إذا ما مارس الفساد من الحزب الذي سيحل بعد انتهاء استحقاقه الدستوري.[1]

كما أن الانتخابات تجعل من جمهور الناخبين وصناديق الاقتراع رقيبا فاعلا على ممارسات الفساد، فمن يثبت فساده من المنتخبين يعزف الناخبون عنه ويتجهون لانتخاب منافسيه، وبذلك تمثل الانتخابات العامة والدورية أداة لمحاسبة السياسيين والأحزاب، بعكس النظم الاستبدادية التي تعمر طويلا في السلطة ، وتتمكن من القيام بممارسات الفساد دون محاسبة أو مساءلة.[2]

وتؤدي التعددية السياسية والحزبية المرتبطة بالانتخابات إلى مراقبة الأحزاب بعضها بعضا وكشف بعضها أخطاء بعضها الآخر، مما يعني أن الأحزاب تمارس دور الرقابة السياسية على الحكومة للحيلولة دون فسادها، حيث

[1] العقيد إبراهيم سالم،" إساءة استعمال السلطة في القرارات الإدارية: دراسة مقارنة"، دار قنديل، الأردن، 2010، ص: 36- 39.

[2] ناصر عبيد الناصر، " ظاهرة الفساد السياسي: مقاربة سوسيولوجية اقتصادية"، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2002، ص:42- 45.

يكون في هذه الحالة من مصلحة أحزاب المعارضة فضح أعمال الذين يعملون في السلطة لزيادة فرصتهم في تولي الحكم، فالتعددية تحول دون استفراد طرف سياسي بالقوة والنفوذ، إذ تضع الطرف المنافس من الأقلية البرلمانية في حالة رصد دائم يحصي هفوات الحكومة وأخطاءها.

كما أن تتابع تولي السلطة واحتمالات تفوق حزب على آخر وما يحدث أثناء الانتخابات من تنافس، يؤدي حتما إلى كشف الفضائح وشيوع أسرارها، وبخاصة حينما تسعى الأحزاب المتنافسة (أو من يتولون السلطة أخيراً) إلى استغلال نقاط ضعف ونقائص الأحزاب المعارضة لهم)

2. **فصل السلطات** : يضمن أن الفساد في إحدى السلطات سيصطدم بمعارضة ومراقبة ومحاسبة السلطات الأخرى، وأنها ستقوم بالتصرف ضد هذه الممارسات، فتعدد مصادر السلطة يمنع استئثار فئة واحدة بالسلطة المطلقة.

ويشمل هذا المبدأ آليات رقابية تضمن الشفافية والنزاهة في عمل الحكومة، من أجل حماية المال العام وعدم استغلال المنصب والنفوذ، وكشف أنشطة المسؤولين الحكوميين من خلال الوسائل المحاسبية والرقابية للبرلمان كالسؤال والاستجواب والتحقيق وحجب الثقة، إضافة إلى استغلال السلطة القضائية وتحققها من سلامة تنفيذ القانون وضمان سيادته، مما يضع قيودا على السلطات ويخضعها دائما للمراقبة والمساءلة ويوفر قدرا كبيرا من الشفافية، بحيث تكون قواعد اللعبة السياسية المتبعة في تسيير شؤون الدولة واضحة وبارزة للجميع. ولذلك تساعد عملية صنع القرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية ووجود المؤسسات المتعددة على مكافحة الفساد ومنع انتشاره، كونه يتحتم فيها الحصول على موافقة أجهزة السلطة المتعددة قبل اتخاذ أي إجراء، مما يعني زيادة تكاليف التعامل التجاري بالنسبة لبعض أنماط الصفقات المنحرفة، فكلما اتسع نطاق الفصل بين السلطات ازداد بالتالي عدد الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها لتغيير أية

التزامات مستندة إلى القانون.[1]

3. **دور وسائل الإعلام** : تتميز الأنظمة الديمقراطية بحرية وسائل الإعلام، والتي تعد من أهم آليات الرقابة على أداء السلطة والإدارات الحكومية وانتقاد تصرفاتها، إضافة إلى كونها وسيلة للكشف عن الفساد ومكافحته، فنشر الأخبار والتقارير المتعلقة بالفساد ومتابعة أصدائها داخل المجتمع من شأنه خلق رأي عام ضاغط يربك القوى النافذة والفاسدة، ويضاف إلى ذلك دور هذه الوسائل في الكشف عن الممارسات الفاسدة بواسطة التحقيقات التي تجريها، والتي قد تمكنها من الإعلان عن فضائح الفساد قبل اكتشاف المؤسسات الرسمية لها، هذا بعكس الأنظمة الديكتاتورية حيث يقرأ الجمهور ويشاهد ويستمع فقط لوسائل إعلام تحت سيطرة الحكومة ، فتهيمن عليها الدعاية الرسمية.[2]

وعلى الرغم من أن الآليات السابقة للنظام الديمقراطي تعمل على منع انتشار الفساد ومكافحته، إلا أن بعضها في المقابل يهيئ الفرص لنمو ممارساته، فالانتخابات الرئاسية أو التشريعية مثلا قد تشجع على ممارسات الفساد ، فمن ناحية قد يجد السياسيون أنفسهم في بعض الأحيان في وضع يكون احتمال إعادة انتخابهم ضئيلا نتيجة لهبوط شعبيتهم منذ انتخابهم، أو لأنهم ممنوعون قانونا من إعادة انتخابهم، فمع اقتراب موعد اعتزالهم تنشأ لديهم دوافع لتجميع أكبر قدر ممكن من الثروة في الفترة المتبقية من بقائهم في السلطة.

ومن ناحية أخرى، فإن التعدد الحزبي، والتنافس في الانتخابات، وضرورة تعبئة أموال ضخمة لخوضها قد تضطر الأحزاب المتنافسة إلى قبول قدر من نفوذ أصحاب المال عليها، أو يمكن أن تكون دافعا للسياسيين إلى قبول

---

1 شادية فتحي، " حالة روسيا: أنماط الفساد وتكلفة الفساد"، م س ذ، ص: 29- 32.

[2] Ce Shen And John B Williamson, Corruption State Strength And Democracy: Across National Structural Analysis, Conference Papers- American Sociological Association, Philadelphia, 2005 Annual Meeting, P4.

الرشاوى.[1]

وهكذا يلحظ الأكاديمي **بورتا Porta** وجود سمتين للديمقراطية تشجعان على نمو الفساد، وهما العدد المتزايد من القرارات التي تتخذ في القطاع العام، واللامركزية الإدارية التي تزيد عدد مراكز اتخاذ القرار، فتوسع القطاع العام وتكاثر القوانين والأحكام كلها تساعد على انتشار الفساد، كما أن الحكم المحلي يفتح مجالا أوسع للفساد بسبب العدد الكبير من العقود الخاصة التي تبرم، واحتمال تجنب الرقابة من الحكومة المركزية.

ويعني ذلك أن الفساد السياسي والاقتصادي يوجد في جميع الأنظمة السياسية ولكن بدرجات متفاوتة ، حيث تتباين نسبة ومستوى الفساد السائد. فالنظم الديمقراطية لا تخلو من الفساد رغم كل الآليات المؤسسية التي تشتمل عليها، إلا أن الفساد في ظلها لا يتحول إلى ظاهرة ويبقى محصورا . في أغلبه . في ممارسات فردية محدودة يمكن تطويقها والحد منها، بعكس النظم الاستبدادية التي يتحول فيها الفساد إلى ظاهرة لا يمكن استئصالها إلا بتغيير آليات الحكم.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية للفساد

يستخدم علماء الاقتصاد مفهوم البحث عن النشاطات التي تدر ريعا (لتفسير حالات الفساد، والريع الاقتصادي هو المبلغ الذي يدفع لقاء الحصول على خدمة أو سلعة معينة فوق ما تقتضيه تكلفة تلك الخدمة والسلعة في الظروف العادية للعرض والطلب، وكلما كان الموظف العام في موقع يسمح له بتقييد الحصول على السلعة أو الخدمة كان حجم الريع عاليا.

وقد يكون الفساد الناتج عن ذلك فسادا قسريا حيث يجبر المستهلك على دفع الرشوة أو الانتظار للحصول على الخدمة أو السلعة العامة، أو قد يكون فسادا تآمريا حيث يتفق الموظفون والمستهلكون على تجنب الدفع للحكومة، ودفع مبلغ

---

1 سوزان . روز اكرمان، " الديمقراطية وتفشي الفساد"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، العدد 149، 1996، ص: 111- 114.

أقل للخدمة أو السلعة إلى الموظف العام.[1]

وضمن نموذج علاقة الحكومة ومؤسساتها بالموظفين أو علاقة، رابطة الموكل . الوكيل يفسر الفساد كنتيجة تباينات بين مصلحة الموكل (المصلحة العامة) ومصلحة الوكيل (الموظف) وسعيه لتحقيق مصلحته الشخصية، ووجود طرف ثالث (الزبون أو العميل) يستفيد من أعمال الوكلاء، فيسعى للتأثير على قراراتهم بتقديم مبالغ نقدية غير مشروعة وغير قانونية.

وبذلك يعتبر الموظف الحكومي الفاسد (الوكيل) وظيفته العامة عملا تجاريا يسعى من خلالها لتحقيق أقصى ما يمكن من دخل، وعندئذ تصبح الوظيفة "وحدة لتحقيق أقصى ما يمكن من الدخل"، ويعتمد حجم دخله على حالة السوق وعلى قدرته الشخصية بالوصول إلى الحد الأعلى من المكسب الذي يصل إليه منحنى طلب الجمهور.[2]

ويستند تحليل مدخل الاقتصاد السياسي للفساد إلى منظور نفعي عقلاني، يعتبر أن القرار الذي يتخذ لانتهاك القانون والقيام بممارسات الفساد ينجم عن حسابات عقلانية رشيدة للمنافع المتأتية والتكاليف المتوقعة، فالأفراد كائنات مفكرة تحاول تحقيق مصالحها في عالم موارده قليلة، خاصة وأن للسياسيين والبيروقراطيين بطبيعتهم اهتمامات بالمال والسلطة، ولذلك يبحثون دائما عن تحقيق توازن بين السلوك الضروري للحصول على المال لأنفسهم والمال اللازم لإعادة انتخابهم أو الاحتفاظ بمناصبهم.[3]

ووفقا لهذه الرؤية فإن العوامل التي تحدد ما إذا كانت المشاركة مناسبة

---

1 ماجد عبدالله المنيف، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو"، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 12، 1998، ص: 46-47.

2- جونستون ميخائيل، " البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، 149، 1996.ص: 34.32.

3 بورتا دوناتيلا ديللا، " المقترنون بالفساد: المتاجرون بالسياسة في إيطاليا"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، العدد 149، 1996. ص: 68- 69.

في معاملات فاسدة أم لا، تتعلق بالمنافع المتوقع الحصول عليها مقارنة بالتكاليف الناجمة عن القيام بنشاط غير قانوني، والتي يعبّر عنها المعادلة التالية:

التكلفة المتوقعة لممارسة الفساد=احتمال الإمساك بمقترفها X احتمال الإدانة X العقوبة المفروضة

فإذا كانت المنافع المتوقعة من وجهة نظر من ينوي القيام بممارسات الفساد أكثر من التكاليف المحتملة لها (التكاليف أقل من المنافع)، فإن قراره يتعزز وتكون هناك فرصة للفساد والعكس صحيح.

وعمليا ينظر للفساد باعتباره نتاجا بنائيا تفرزه الظروف الاقتصادية الموضوعية، فثمة عوامل متصلة بالوضع الاقتصادي تساعد في تغذية الميول نحو الفساد، فمثلا ينتشر ويزداد الفساد في ظل أوضاع تسودها مرتبات وأجور ضئيلة للموظفين الحكوميين وانخفاض مستواهم المعيشي، بسبب عدم كفاية رواتبهم وعدم تناسبها طرديا مع ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية، مما يجعل قابليتهم للإغراء أكبر ومما يدفعهم للبحث عن مصادر أخرى للدخل لا يجيزها القانون، كقبول الهدايا والرشاوى والعمولات واستغلال المنصب العام لسد النقص المادي الناتج عن ضغط الرواتب.

ويدفع الفقر وانخفاض المستوى المعيشي إلى الشعور بالحاجة والرغبة بالعيش في مستوى أعلى مما تسمح به الإمكانات، وبالتالي فإن انخفاض المستوى المعيشي للأفراد مع قلة وعيهم السياسي يساعد على انتشار وشيوع أنماط معينة من الفساد السياسي، فالمواطن الذي يعاني من الفقر وتدني مستوى المعيشة لا يتردد كثيرا في بيع صوته في الانتخابات لصالح حزب أو مرشح معين للحصول على المال وغيره من المعونات المادية، التي قد تتسع لتشمل أيضا الحصول على عمل أو تقديم العون وقت الحاجة.

كما أن غياب العدالة في توزيع الدخل والثروة وتطبيق الدولة لسياسات ترهق غالبية المجموعات الأقل حظا في المجتمع لصالح الأقلية الأكثر ثراء ،

يؤدي إلى شعور الجماعات المتضررة برغبة ملحة في الحصول على قدر من الثروة أو المكانة، مما يدفعهم إلى ممارسات الفساد تحقيقا لهذه الرغبة وتحقيقا لدرجة أكبر من المساواة والعدالة مع الآخرين، إضافة إلى أن غياب العدالة يزيد من تصور الفساد والاعتقاد بوجوده، مما يبرز العديد من ممارسات الفساد.[1]

ومن جانب آخر فإن نجاح عملية التنمية الاقتصادية في حد ذاته يقترن بانتشار التعليم والوعي السياسي بين المواطنين وارتفاع مستوياتهم المعيشية بينهم وتمتعهم بمقومات المشاركة السياسية الفعالة، ومن ثم فأنهم لا يعودون إلى تقبل ما كانوا يغضون عنه النظر في السابق، ولذلك تزداد رغبتهم وسعيهم إلى إخضاع المسؤولين الحكوميين في بلادهم إلى المساءلة.[2]

إلا أن القول بأن تحقيق التنمية كفيل بالقضاء على الفساد وأنه لا يوجد إلا في مرحلة تاريخية من حياة المجتمعات وهي المرحلة الانتقالية يبدو غير واقعي، فالمجتمعات على اختلاف تقدمها أو تخلفها الاقتصادي لا تخلو من ممارسات الفساد بما فيها الدول المتقدمة .

1 إكرام بدر الدين، " ظاهرة الفساد السياسي"، م س ذ ، ص: 27.

2 مصطفى كامل السيد، " الشفافية... المساءلة... والحكم الرشيد"، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد: 1600، 1999/9/6، ص: 19- 20.

الخاتمة

أن الفساد يعني أنه قاعدة للسلوك انحرفت عن الأصل أو عن حالة نقائها، الأصلية أو عن ما هو صائب، وأنه يحمل في طياته سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام طمعا في تحقيق مكاسب خاصة، و الأفعال الفاسدة هي تلك التي تنتهك قواعد قانونية محددة تحكم الطريقة التي ينبغي بها أداء الواجبات العامة ، و أن السلوك الفاسد هو ذلك السلوك الذي يهدد المصلحة العامة، ويلحق الضرر بها، وتبعا لذلك تعددت طرق وأنواع الفساد ، مثل الرشوة (بأنواعها مثل الدفع للحصول على منفعة حكومية الدفع لتجنب تكاليف حكومية كالضرائب أو الدفع للحصول على مناصب رسمية) والمحاباة والمحسوبية، والاختلاس، والتزوير، والابتراز. و أنواع ومستويات الفساد قد تم تصنيفها حسب معايير، منها الأنواع حسب معيار ومستوى نطاق الفاعلين، مثل الفساد الرئاسي وهو المرتبط بأعلى مناصب الدولة كالرئيس أو ما شاكله، فساد الهيمنة التشريعية (البرلمان)، وفساد الهيئة التنفيذية (الحكومة)، والفساد المرتبط بالأحزاب السياسية ،و أنواع الفساد حسب معيار مدى انتشار الفساد، مثل الفساد الفردي و العرضي، والفساد المؤسسي، والفساد المنظم أو المستقر.

النتائج :

- يشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة، فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالصفوة والسلطة السياسية.
- أن الفساد السياسي يشير إلى انتهاك معايير المنصب السياسي لمكاسب شخصية وخاصة، وبذلك يعتبر أحد المؤشرات الدالة على مدى غياب المؤسسة السياسية الفاعلة.
- ويأخذ الفساد الاقتصادي عادة صورة بيع الخدمة، أو القرار لصالح جهة ما تشتريه؛ وهو :" إساءة استخدام موظفي الحكومة سلطتهم بابتزاز، أو قبول الرشاوى من القطاع الخاص؛ من أجل منفعتهم الخاصة"، وهو بيع غير مشروع

لممتلكات، أو خدمات مؤسسة حكومية؛ لمكسب خاص (رشوة) للبائع (المسؤولين الحكوميين) وليس للمؤسسة.

- أن ممارسات الفساد موجودة في كل الدول باختلاف أشكال نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكن بأشكال مختلفة وبنسب متفاوتة، وسواء لدى الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة.
- أن هناك علاقة ارتباط بين مستوى الديمقراطية ومتوسط دخل الفرد وحالة الفساد في الدولة، إلا أن وجود حالات شاذة تجعل لكل دولة خصوصية تميزها عن غيرها فيما يتعلق بأسباب الفساد، فما يكون سببا رئيسيا للفساد في دولة قد لا يكون كذلك في دولة أخرى، وما قد يكون سببا لانخفاض مستويات الفساد في دولة قد لا يكون كذلك في دولة أخرى، ولا يقوم بالدور نفسه، مما يعني أن تحليل واقع الفساد في الدولة لابد أن يشمل كافة العوامل وليس الاقتصار على بعضها وإهمال البعض الآخر.

التوصيات :

- تبسيط وسائل العمل ،وتحديد مهل أنجاز المعاملات الكبرى ،يعتبر من أهم عامل في مكافحة الفساد.
- أجراء تنقلات دورية بين الموظفين (كلما امكن ذلك) يمكن أن يسهل ويعمل على تخفيض حالات الرشوة السائدة.
- تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في الدراسة ،بعد اجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص
- العمل بمبدأ الشفافية في جميع مؤسسات ومرافق الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

- إكرام بدر الدين، " ظاهرة الفساد السياسي"، في:" الفساد السياسي: النظرية والتطبيق"، تحرير: إكرام بدر الدين، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1992،
- اكرمان سوزان . روز، " الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح"، ترجمة: فؤاد سروجي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى
- المعلا محمد خليفة، " الجريمة المنظمة والفساد"، ضمن كتاب:" مكافحة الفساد"، أكاديمية نايف العربية الأمنية، الرياض، 2004.
- حلمي ساري، " الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي: دراسة: ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي"، دراسات: السلسلة أ. الجامعة الاردنية، عمان، المجلد 20، ملحق، 1993.
- داود الشيخ، عبد الرزاق عماد صلاح، " الفساد والإصلاح"، دمشق، اتحاد الكتاب العربي، 2003.
- روبرت كليتجارد، "السيطرة على الفساد"، ترجمة: علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
- زين الدين، بلال أمين، " ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- عبد الرحيم بلال أحمد، " من أدب المجتمع المدني الشفافية الفساد والتنمية"، ضمن كتاب:" المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، القاهرة، 2007

- عاصم الأعرجي، " دراسات معاصرة في التطوير الإداري: منظور تطبيقي"، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995.
- د. محمد غربي، " الوجيز في تاريخ الفكر السياسي"، الطبعة الثانية، مطبعة الرباط نت، الرباط، أكتوبر 2013.
- محمد صفي الدين خربوش، " الفساد السياسي في العالم العربي: الأبعاد القبلية والطائفية والإقليمية"، في: " الفساد السياسي: النظرية والتطبيق"، تحرير: إكرام بدر الدين، درا الثقافة العربية، القاهرة.
- مصطفى حمارنة، فايز الصياغ، " دراسة حالة الأردن"، في:" الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.
- ناصر عبيد الناصر، " ظاهرة الفساد السياسي: مقاربة سوسيولوجية. اقتصادية"، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2002.
- نجم عبود نجم، " أخلاقيات الإدارة في عالم متغير"، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، 2001،
-
- يعقوب قبانجي، "العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم"، في:" الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004

ثانيا : الدوريات

- أرنولد ج هايد نهايمر، " معالم الفساد: دراسة من منظور مقارن"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، العدد 149.

- بورتا دوناتيلا ديللا، " المقترنون بالفساد: المتاجرون بالسياسة في إيطاليا"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، العدد 149، 1996.
- جلال عبد الله معوض، " الفساد السياسي في الدول النامية"، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد 4، 1987.
- جونستون ميخائيل، " البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، 149، 1996.
- سليمان و محمود صادق، " الفساد الواقع والدوافع والانعكاسات السلبية"، مجلة الفكر، المجلد: 14، العدد: 54، الشارقة، 2005
- سوزان . روز اكرمان، " الديمقراطية وتفشي الفساد"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، العدد 149، 1996.
- شادية فتحي، "" حالة روسيا: انماط الفساد وتكلفة الفساد"، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 1600.
- ماجد عبدالله المنيف، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو"، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 12، 1998.
- محمد حليم ليمام، " ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: السباب والآثار والإصلاح"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 391، سبتمبر 2011، ص: 49- 51.

ثالثا : الرسائل العلمية

- العقيد إبراهيم سالم،" إساءة استعمال السلطة في القرارات الإدارية: دراسة مقارنة"، دار قنديل، الأردن، 2010.
- ثائر توفيق طاهر أبو بكر، " مكافحة الفساد الإداري والمالي في دولة فلسطين بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القنون العام، كلية الحقوق بطنجة، السنة الجامعية: 2014-

رابعا: المراجع الاجنبية

- Jens Chr Andvig, and others, Research on Corruption: a Policy Oriented Survey
- Paul Nieuwbeerta, and others, Street-Level corruption in industrialized and development countries, European societies, vol 5, Issue, 2003
- Mark E. Warren, What Does Corruption Mean In A Democracy? American Journal Of Political Science, Vol 48, Issue 2, 2004
- Simcha Warner, New Directions In The Study Of Administrative Corruption, Public Administration Revuew, Vol 43, Issue 2, 1983
- Rasma Karklins, Typology of post- communist corruption, Problems of post- communism, vol 44, Issue 4, 2002

خامسا: المواقع الالكترونية

Wikipedia Encyclopedia/English, Crony – capitalism,
www.en.wikipedia.org/wiki/corny-capitalism#viewpoints